الأمم المتحدة
S/2016/281
مجلس الأمن
Distr.: General
28 March 2016
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٢٧ (٢٠١٥)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وطلب إليّ أن أقدم، مرة كل ثلاثة أشهر، تقريرا عن الحالة في مالي، يركز على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة وعلى جهود البعثة المتكاملة لدعمه. ويغطي هذا التقرير الفترة من ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٦.

ثانيا - التطورات السياسية الرئيسية

٢ - في حين اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بإحراز بعض التقدم في تنفيذ اتفاق السلام والحفاظ على الزخم الجديد الذي بدأ في نهاية عام ٢٠١٥، فقد ظلت هناك مجموعة من التحديات الكبيرة. وقد خطت الحكومة خطوات للنهوض بالإصلاحات السياسية والمؤسسية وسياسة اللامركزية وبعمليات التجميع ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وشاركت الحكومة وتنسيقية الحركات الأزوادية (التنسيقية) وائتلاف الجماعات المسلحة الملتزمة بأرضية التفاهم (الائتلاف) مشاركة بنّاءة في جميع مداولات لجنة متابعة الاتفاق، وجددت التزامها بالتعجيل بتنفيذ الاتفاق. وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا استمرار حالات التأخر في تنفيذ بعض الأحكام الرئيسية للاتفاق، مثل إقامة سلطات مؤقتة في الشمال، علما بأن الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق تعطي الأولوية لهذه المسألة.

290316 290316 16-04470 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

تنفيذ اتفاق السلام: التدابير السياسية والمؤسسية

٣ - في ١٨ كانون الثاني/يناير، عُقد في الجزائر العاصمة اجتماع تشاوري رفيع المستوى لأعضاء لجنة متابعة الاتفاق لتشجيع الأطراف المالية على إحياء عملية السلام وتنفيذ الاتفاق دون مزيد من التأخير. وخلال ذلك الاجتماع، الذي حضرته الحكومة والجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق وممثلي الخاص الجديد في مالي ورئيس البعثة، محمد صالح النظيف، اتفق فريق الوساطة الدولي على أهمية المضي قدما في تنفيذ الأحكام الأمنية للاتفاق، ولا سيما تلك المتعلقة بتجميع القوات وتسيير دوريات مختلطة. وشجع الفريق بقوة الأطراف المالية على التعجيل بتنفيذ الجوانب الحاسمة الأخرى في الاتفاق، وخصوصا المسائل المتعلقة باللامركزية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني، والمصالحة الوطنية، وتنمية الشمال. وأعرب المشاركون عن أسفهم لتدهور الحالة الأمنية، وشددوا على ضرورة تعزيز التواصل بين الأطراف بشأن عملية التنفيذ. وكانت الحكومة ممثلة بوزير الخارجية عبد الله ديوب الذي قدم تقريرا عن الخطوات التي خطتها الحكومة للمضي قدما بعملية السلام، بما في ذلك اجتماعات اللجنة الوطنية لتنسيق تنفيذ اتفاق السلام والتدابير المتخذة من أجل إقامة السلطات المؤقتة. وقامت التنسيقية والائتلاف، اللذان أعربا عن شعورهما بالإحباط من بطء وتيرة تنفيذ الاتفاق، بتعميم وثيقة بشأن الوضع الراهن للاتفاق، مع تسليط الضوء على أوجه القصور في الجهود التي تبذلها الحكومة لتنفيذه. وأعربت أيضا الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق عن ترددها بشأن الشروع في عملية التجميع في وقت لا يزال فيه التقدم المحرز بشأن الإصلاحات السياسية والمؤسسية محدودا. ودعت إلى التنفيذ المتوازن لأحكام الاتفاق.

٤ - وفي وقت لاحق، خطت الحكومة مزيدا من الخطوات للتعجيل بتنفيذ الإصلاحات المؤسسية المتوخاة في الاتفاق. ففي ١٩ كانون الثاني/يناير، عيّنت محافظَين لمنطقتي ميناكا (التي كانت في السابق جزءا من منطقة غاو) وتاوديني (التي كانت في السابق جزءا من منطقة تمبكتو)، اللتين أنشئتا بموجب القانون الصادر في آذار/مارس ٢٠١٢ دون أن توضعا موضع التنفيذ. ورحبت التنسيقية والائتلاف والسلطات التقليدية للمنطقتين بالتعيينين. بيد أن الإدارة الفعالة لهاتين المنطقتين ما زالت تتطلب تعيين سلطات محلية. وفي ٢٤ شباط/فبراير، وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون بشأن تنقيح قانون الجماعات المحلية لعام ٢٠١٢ ومرسوم بشأن طرائق تنفيذ الأحكام المتعلقة بإقامة سلطات مؤقتة، وما زال مشروع القانون والمرسوم في انتظار تصديق الجمعية الوطنية عليهما.

٥ - وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، توصلت التنسيقية والائتلاف، برعاية من الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لدى مالي ومنطقة الساحل، إلى اتفاق بشأن مسألة التمثيل داخل لجنة متابعة الاتفاق، التي ظلت نقطة خلاف منذ توقيع اتفاق السلام. فقد اتفقا على أن يخصَّص لكل من ائتلاف شعب أزواد والتنسيقية الثانية للحركات والجبهات الوطنية للمقاومة مقعد إضافي واحد في اللجنة ومقعد واحد في إحدى اللجان الفرعية التي يختارها كل منهما تحت مظلة التنسيقية.

٦ - وفي الفترة من ١٩ إلى ٢٦ شباط/فبراير، اجتمعت الحكومة والتنسيقية والائتلاف في باماكو بهدف تسريع وتيرة تنفيذ اتفاق السلام. وبعد اختتام المشاورات الثلاثية، ترأس الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا اجتماعا مع التنسيقية والائتلاف في ٢٧ شباط/فبراير. وأعلنت الأطراف الموقعة في البيان المشترك الذي أصدرته في أعقاب هذا الاجتماع أنها وافقت على وضع جدول زمني للتنفيذ في آذار/مارس ونيسان/أبريل، مع التركيز على إقامة السلطات المؤقتة في الشمال، وإحراز تقدم في تحسين الظروف الأمنية وفي تجميع القوات، والتعجيل بتنفيذ أحكام الاتفاق المتعلقة بالتحضير للانتخابات. والتزمت أيضا بعقد اجتماع مصالحة ثلاثي طال انتظاره في كيدال في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ آذار/مارس.

٧ - وفي الفترة من ٩ إلى ١٠ آذار/مارس، عقدت لجنة متابعة الاتفاق اجتماعها السابع في باماكو. ورحبت بالبيان المشترك وباجتماع المصالحة المقرر، المشار إليهما أعلاه. وفيما يتعلق باجتماع المصالحة، دعت اللجنة الأطراف إلى ضمان نجاح الاجتماع وإحراز تقدم في المصالحة الوطنية على النحو المتوخى في اتفاق السلام. غير أنها أشارت إلى عدم إحراز أي تقدم في تفعيل العديد من التوصيات المقدمة في الاجتماع السابق بشأن تنفيذ الاتفاق، مثل إقامة السلطات المؤقتة في الشمال وشروع آلية تنسيق العمليات في تسيير دوريات مختلطة، وحثت الأطراف المالية على مضاعفة جهودها لتحقيق نتائج ملموسة بحلول موعد الاجتماع المقبل المقرر عقده في نيسان/أبريل. وما زال قرار إقامة سلطات مؤقتة المعلق يشكل مسألة خلافية بين الحكومة والجماعات المسلحة الموقعة للاتفاق، مع إصرار هذه الجماعات على أنها لن تلتزم بالمشاركة في عملية التجميع ما لم تبادر الحكومة بإقامة السلطات. وعلى الجبهة الإنمائية، أقرت اللجنة التقرير النهائي لبعثة التقييم المشتركة الموفدة إلى الشمال، وهو تقرير ستستفيد منه الحكومة في الاستراتيجية الإنمائية للشمال الجاري إعدادها. وأقرت أيضا الترتيب الذي تم التوصل إليه بشأن التمثيل في اللجنة المشار إليه في الفقرة ٥ أعلاه.

٨ - وواصلت التنسيقية والائتلاف أيضا معالجة المسائل المعلقة خارج نطاق الآليات الرسمية لاتفاق السلام وفي إطار ترتيبات ثنائية. وفي ٢ شباط/فبراير، قام نحو ٢٥٠ عضوا مسلحا من جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائها، التي تعد جزءا من الائتلاف، بدخول معقل التنسيقية كيدال على متن عدد كبير من المركبات. وحاجج الأمين العام للجماعة، السيد فهد أغ المحمود، بأن الجماعة تصرفت بناء على التفاهمات التي تم التوصل إليها في أنفيف إنداران مع التنسيقية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. غير أن التنسيقية اعترضت على ذلك بدعوى عدم قيام الجماعة بإخطارها مسبقا بتحركها. وبذل ممثلي الخاص مساعيه الحميدة لفتح قنوات الاتصال بين الحكومة والتنسيقية وفريق الوساطة الدولي من أجل تخفيف حدة التوترات. وفي ٦ شباط/فبراير، أصدرت التنسيقية والائتلاف بيانا يتفقان بموجبه على أن يقلص الائتلاف وجوده العسكري في كيدال وأن يُشرَك في الهيكل الإداري للمدينة. وفي ٧ شباط/فبراير، أنشأ الائتلاف مكتبا إقليميا في كيدال.

٩ - وأحرز تقدم أيضا في تحديد وتسجيل ٣٣ نصا من النصوص التشريعية التي يقتضيها اتفاق السلام، وذلك بدعم من البعثة المتكاملة. وفي ٩ شباط/فبراير، قامت اللجنة التي أنشأتها وزارة الإدارة الإقليمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ لاستعراض قانون الانتخابات وميثاق الأحزاب السياسية بتقديم تقرير توصي فيه، في جملة أمور، بإنشاء هيئة وحيدة لإدارة الانتخابات وبانتخاب المستشارين الإقليميين عن طريق الاقتراع العام المباشر. ويتوقع أن تقوم لجنة فرعية معنية بالإصلاحات المؤسسية والسياسية باستعراض مشروع قانون الانتخابات قبل تقديمه إلى الجمعية الوطنية في نيسان/أبريل.

١٠ - وكشفت الانتخابات التشريعية الفرعية التي جرت في أنسونغو (منطقة غاو) في ١٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير النقاب عن التحديات الأمنية والسياسية التي تواجه الانتخابات المقبلة في الشمال. وقد جرى التصويت في البلديات الست جميعها باستثناء تلاتاي. وقبل التصويت، وجهت التنسيقية رسائل إلى محافظ أنسونغو، معربة عن معارضتها الشديدة لإجراء الانتخابات بسبب عدم التشاور معها. وفي ٩ كانون الثاني/يناير، قوبلت القوات المسلحة المالية المرافقة لنائب المحافظ والمواد الانتخابية باحتجاجات محلية تحض الحكومة على إلغاء الانتخابات هناك. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، أصدرت التنسيقية بيانا صحفيا تعرب فيه عن دعمها للمعارضة المحلية للانتخابات في تلاتاي، مشيرة إلى أنه وفقا لاتفاق السلام، لا ينبغي إجراء أي انتخابات قبل إقامة السلطات المؤقتة. وفي حين يسّرت البعثة الحوار بين الحكومة والتنسيقية للحيلولة دون تصعيد التوترات، لم يجر التصويت في تلاتاي.

١١ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، أقر مجلس الوزراء مرسوما جديدا بشأن لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، زاد بموجبه عدد المفوضين من ١٥ إلى ٢٥، وأنشئت بموجبه مكاتب إقليمية ومجالس استشارية إقليمية وخمس لجان فرعية مواضيعية. وجاءت زيادة عدد المفوضين ردا على ادعاءات التنسيقية والائتلاف بأنهما ممثلين تمثيلا ناقصا في اللجنة.

١٢ - وواصلت البعثة دعم وزارة المصالحة الوطنية والاتحاد الوطني للمنظمات النسائية، ودربت ١٢٠ من الزعماء التقليديين والدينيين وغيرهم من زعماء المجتمعات المحلية في غاو وموبتي وتمبكتو، وذلك بغية تحقيق فهم أفضل لاتفاق السلام. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، وقّع الرئيس مرسوما ينص على تخصيص حصة ٣٠ في المائة من التعيينات في المؤسسات الوطنية والهيئات التشريعية للنساء، وذلك عقب إقرار الجمعية الوطنية مشروع القانون ذي الصلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ورغم توقيع المرسوم، إلى جانب الجهود التي تبذلها وزارة النهوض بالمرأة والطفل والأسرة لتعزيز المشاركة الفعالة للنساء والشباب في تنفيذ الاتفاق، فإن إشراك هاتين الفئتين في عملية السلام ما زال محدودا.

التطورات السياسية الأخرى

١٣ - منذ صدور تقريري السابق (S/2015/1030)، حالت الشواغل الأمنية المستمرة دون حدوث تغيّر يُذكر في عدد المسؤولين الحكوميين الموجودين في مقار عملهم في شمال مالي، وذلك باستثناء تعيين محافظ في تينينكو في منطقة موبتي. وظل العدد الإجمالي للمسؤولين الحكوميين بدرجة نائب محافظ المتغيبين عن مقار عملهم يكافئ حوالي ٤٩ في المائة. وفي غاو، لم تكن هناك أي زيادة في عدد نواب المحافظين الذين جرى نشرهم في المنطقة (أربعة من أصل ١٦). وفي تمبكتو، بلغ عدد نواب المحافظين الموجودين في مقار عملهم ١٣ من أصل ٣١، حيث تقاعد سبعة نواب محافظين، وهناك آخرون تركوا مقار عملهم في ضوء الشواغل الأمنية. وفي موبتي، وعلى الرغم من وجود المحافظين الثمانية جميعا في مواقعهم، اضطر ٢٠ من نواب المحافظين الـ ٥٥ إلى تأدية مهامهم من مكاتبهم الإقليمية بسبب التهديدات الأمنية. ولم يُنشر أي مسؤولين حكوميين إلى كيدال. وأعرب بعض المجتمعات المحلية في الشمال، ولا سيما في كيدال حيث يتمتع القضاة التقليديين بالمكانة الأبرز، عن تفضيل آليات العدالة التقليدية.

١٤ - وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، أجرى الرئيس تعديلا وزاريا تمت بمقتضاه زيادة عدد الوزراء من ٣١ إلى ٣٢، وزيادة عدد النساء في الحكومة من خمس إلى ست. ويعدّ هذا ثالث تعديل وزاري يتم منذ تعيين رئيس الوزراء الحالي، موديبو كيتا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

١٥ - وقد أولى المجتمع الدولي اهتماما كبيرا لمالي وعملية السلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد قام مجلس الأمن بزيارة لمالي، بما في ذلك موبتي وتمبكتو، في الفترة من ٤ إلى ٧ آذار/مارس. وفي ١٢ شباط/فبراير، أعلن رئيس ألمانيا خلال زيارته للبلد نشر عدد أقصاه ٦٥٠ جنديا في إطار البعثة. وفي ١٩ شباط/فبراير، أعرب رئيس وزراء فرنسا، خلال زيارة لمالي أيضا، عن دعم فرنسا المستمر لعملية السلام، وأشار إلى استعداد بلده للإبقاء على وجود القوات الفرنسية لمواصلة جهودها في مجال مكافحة الإرهاب.

التعاون الدولي في منطقة الساحل

١٦ - في أعقاب العمليتين الإرهابيتين الفتّاكتين اللتين وقعتا في عاصمتي مالي وبوركينا فاسو في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٥ كانون الثاني/يناير، على التوالي، التقى رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في ٣١ كانون الثاني/يناير، على هامش الدورة العادية السادسة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المعقودة في أديس أبابا، لمناقشة الجهود المشتركة الرامية إلى التصدي للتهديدات الأمنية المشتركة، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات ونشر الفكر الراديكالي والتطرّف العنيف. وفي ٤ آذار/مارس، خلال اجتماع عُقد في نجامينا، قام وزراء دفاع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بمناقشة الآليات العسكرية والأمنية والاستخباراتية للتصدي لخطر الإرهاب. وجرى أيضا النظر في إنشاء قوة متخصصة للرد السريع.

ثالثا - التطورات الأمنية الرئيسية

١٧ - في حين تم اتخاذ بعض الخطوات على صعيد تنفيذ الأحكام الدفاعية والأمنية الرئيسية في اتفاق السلام، بما في ذلك الشروع في بناء ثلاثة مواقع للتجميع، لم تتحسن الحالة الأمنية حتى في غياب الاقتتال بين الأطراف الموقعة. فقد بقيت قوات الدفاع والأمن المالية والقوات الفرنسية والبعثة تمثل الأهداف الرئيسية للهجمات التي تشنها الجماعات المتطرفة والإرهابية. وعلى الرغم من الاتفاقات العديدة المبرمة بين القبائل، والمذكورة في تقريري السابق، استمرت التوترات المتأصلة، وبالأخص في ميناكا. وظلت قوة البعثة تواجه صعوبات في رصد الموارد الكافية لتنفيذ المهام الصادر بها تكليف، وذلك بسبب الحاجة إلى توفير الحراسة المرافقة للقوافل وحماية مواقع التجميع على ضوء الحالة الأمنية السائدة.

الهجمات غير المتكافئة وهجمات الجماعات المتطرفة

١٨ - بقيت الجماعات المتطرفة والإرهابية على تصميمها على تقويض عملية السلام، فباتت تستهدف بصورة متزايدة الأطراف الداعمة لها، بما في ذلك الأطراف الموقعة والمدنيون

وموظفو الخدمة المدنية والكيانات الدولية الموجودة في المنطقتين الوسطى والشمالية. وازدادت كثافة التهديدات وحملات الترهيب التي تقوم بها جبهة تحرير ماسينا وحركة أنصار الدين في موبتي، بالإضافة إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في تمبكتو، وذلك عبر سبل باتت تشمل بصورة متزايدة الهجمات المحددة الأهداف. فعلى سبيل المثال، نُفّذت في ١٧ كانون الأول/ديسمبر عملية قام خلالها مهاجمون مسلحون بإطلاق النار على ثلاثة مدنيين – صحفي وطالب ومتعاقد محلّي تتعامل معه البعثة – فأردوهم قتلى أمام محطة إذاعة محلية في تمبكتو. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، أحبط أحد أفراد الحرس الوطني محاولة قام بها رجلان مسلحان لمهاجمة مقرّ إقامة المدعي العام الوافد حديثا في غاو. وأفيد بوقوع ثلاث حالات لقطع رؤوس أشخاص في منطقة موبتي بدعوى قيامهم بدور المخبرين للقوات المسلحة المالية.

١٩ - وكانت الجماعات المتطرفة والإرهابية العنيفة ناشطة في الأجزاء الشمالية والوسطى من البلد وعبر الحدود. وواصلت جبهة تحرير ماسينا تهديدها لمنطقة موبتي؛ واحتفظ تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بموطئ قدمه في تمبكتو؛ وواصلت حركة أنصار الدين نشاطها في كيدال. وكانت هناك دلائل على ازدياد التعاون بين الجماعات المتطرفة والإرهابية في مالي وعبر منطقة الساحل. فقد أفيد بأن الهجوم الذي شُنّ في ١٥ كانون الثاني/يناير في واغادوغو، عندما هاجم مسلحون فندقا بأسلوب مماثل للهجوم الذي شُنّ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر على فندق في باماكو، قد نفّذه ثلاثة ماليين. وكان في اختطاف شخص أجنبي في تمبكتو في ٧ كانون الثاني/يناير وشخصين أجنبيين آخرين من بوركينا فاسو في ١٥ كانون الثاني/يناير، وهي عمليات أعلن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مسؤوليته عنها، دلالة على احتمال حدوث زيادة في استهداف الأجانب في الشريط الممتد عبر وسط وشمال مالي وبوركينا فاسو والنيجر.

٢٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت البعثة ٢٠ هجمة تعرّضت لها من الجماعات المتطرفة والإرهابية العنيفة، مقارنةً بـ ٢٥ هجمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وقد أسفرت الأعمال العدائية عن مقتل سبعة من حفظة السلام وموظف مدني واحد واثنين من المتعاقدين المدنيين، مقارنةً باثنين من حفظة السلام وموظف مدني واحد ومتعاقد مدني واحد خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وشُهد تصاعد متزايد في درجات تطوّر الهجمات، حيث استُخدمت الصواريخ وقذائف الهاون والقنابل الموضوعة على جانب الطريق والأجهزة المتفجرة المرتجلة المحمولة على المركبات. ووقعت إحدى أشد الهجمات فتكا في ١٢ شباط/فبراير، عندما شنّ مهاجمون مجهولون هجوما مركّبا على معسكر كيدال.

وقد بدأ الهجوم بقصف الجزء الشمالي من المعسكر بقذائف هاون، بينما اخترق البوابة الجنوبية انتحاري على متن مركبة بها جهاز متفجر مرتجل، مما أسفر عن مقتل سبعة من حفظة السلام وجرح ٥٣ آخرين. وأفادت التقارير أن كلا من حركتي المرابطين وأنصار الدين قد أعلن مسؤوليته عن الهجوم. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا ١٩ هجوما على القوات المسلحة المالية وهجومين على القوات الفرنسية، مما أسفر عن مقتل ١٧ من أفراد القوات المسلحة المالية.

٢١ - وواصلت قوات الدفاع والأمن المالية والقوات الفرنسية والبعثة، كل ضمن حدود قدراته وولايته، تقديم الدعم لتهيئة بيئة آمنة في شمال مالي. ومع احتفاظ كل جهة بالتسلسل القيادي الخاص بها، قامت البعثة بتسيير دوريات منسّقة مع القوات المسلحة المالية، إلى جانب استمرارها أيضا في التنسيق مع القوات الفرنسية.

٢٢ - ونفذت القوات المسلحة المالية ثلاث عمليات لمكافحة الإرهاب في منطقتي موبتي وسيغو، مما أسفر عن اعتقال ما لا يقل عن ١٣ ممن يُشتبه بأنهم إرهابيون، ومعظمهم من طائفة الفولانيين. وخلال الفترة ما بين ١٣ كانون الأول/ديسمبر و ١٦ كانون الثاني/يناير، قامت القوات المسلحة لبوركينافاسو ومالي بعمليات مشتركة لمكافحة الإرهاب عبر الحدود. وفي ٢٩ شباط/فبراير، بدأت القوات الفرنسية والمالية عملية ممتدة لشهر لمكافحة الإرهاب في منطقة تمبكتو. وعلى إثر ارتفاع معدلات الجريمة في المنطقة منذ نهاية كانون الأول/ديسمبر، أنشأت القوات المسلحة المالية نقاط تفتيش في تمبكتو، بينما تشترك التنسيقية والائتلاف في نقاش مع القوات المسلحة المالية للشروع في تسيير دوريات مشتركة خارج المدينة.

٢٣ - وباتت الحركة الوطنية لتحرير أزواد، التي هي جزء من التنسيقية، تمثل بصورة متزايدة هدفا للجماعات المتطرفة والإرهابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، هاجمت حركة أنصار الدين محلة تالهانداك التي تسيطر عليها الحركة الوطنية لتحرير أزواد بالقرب من الحدود الجزائرية في منطقة كيدال، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١١ من مقاتلي الحركة. وقُتل أربعة مقاتلين آخرين، من بينهم بالا آغ شريف، الأخ الأصغر لزعيم الحركة بلال آغ شريف، في كمين نُصب لقافلة تم إرسالها ردّا على هذا الهجوم. واتهمت الحركة المجلس الأعلى لوحدة أزواد، الذي كان مقاتلوه في السابق يقاتلون مع حركة أنصار الدين، بعدم دعم جهود مكافحة الإرهابيين.

٢٤ - وواصلت البعثة مساعدة قوات الدفاع والأمن المالية في مجال بناء القدرات. وواصل ضباط الشرطة التابعون لها تقديم المساعدة التقنية إلى وحدة متخصصة تابعة لجهاز الشرطة والدرك الوطني تُعنى بالتحقيق في هجوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، قدمت البعثة الدعم إلى السلطات المالية في تفعيل وحدة قضائية متخصصة تُعنى بمسألتي الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت السلطات المالية ثلاثة مراسيم لتعيين شخصيات في المناصب القضائية الرئيسية في جميع مناطق مالي، ومن بينهم مدعيان عامان بديلان لتعزيز هذه الوحدة. وقامت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بتدريب أكثر من ٤٠ ضابطا من قوات الدفاع والأمن المالية على التخلص من الذخائر المتفجرة والتخفيف من أخطار الأجهزة المتفجرة المرتجلة وإدارة الأسلحة والذخائر.

رصد وقف إطلاق النار

٢٥ - في ١٨ آذار/مارس، كان قد تم نشر المراقبين العسكريين الـ ٤٠ التابعين للبعثة جميعهم، وتم نشر ٣٢ منهم في الشمال حيث قاموا بـ ٢١٢ دورية وأقاموا اتصالات مع القيادات العسكرية للجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق بهدف رصد الترتيبات المحلية المبرمة لوقف إطلاق النار بين التنسيقية والائتلاف. وأجروا أيضا أربعة تحقيقات مشتركة مع الأفرقة المختلطة للرصد والتحقق، وذلك بخصوص انتهاكات محتملة لوقف إطلاق النار، لكنهم لم يجدوا دليلا على حدوث انتهاكات. وقامت اللجنة التقنية للأمن، في اجتماعها الذي عُقد في ١٨ و ١٩ شباط/فبراير، بمناقشة تقرير الأفرقة المختلطة عن ادعاء ارتكاب القوات المسلحة المالية انتهاكا لوقف إطلاق النار في زنزن، بمنطقة تمبكتو، في ١٥ كانون الثاني/يناير؛ وخلصت إلى أنه لا يمكن إثبات صحة الادعاء.

تنفيذ اتفاق السلام: التدابير الدفاعية والأمنية

٢٦ - أُحرز تقدم في بعض التدابير الدفاعية والأمنية المنصوص عليها في اتفاق السلام خلال الفترة المشمولة بالاستعراض. ففي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، وبتمويل من صندوق بناء السلام، بدأت أعمال تشييد موقعين للتجميع في ليكراكار (منطقة تمبكتو) وفافا (منطقة غاو)، وهو ما أفضى أيضا إلى خلق فرص عمل للشباب المحلي. وبدأ تشييد موقع إينيغار (منطقة غاو) في ٢٦ كانون الثاني/يناير عقب تطهير الموقع من أي متفجرات محتملة بواسطة دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. وقامت اللجنة التقنية للأمن بتقييم ١٨ من مواقع التجميع الـ ٢٤ المقترحة من التنسيقية والائتلاف، وأجازت ١٧ منها. وخلال

اجتماع ١٨ و ١٩ شباط/فبراير، وافقت اللجنة على بدء أعمال التشييد في المواقع الخمسة المتبقية (أربعة اقترحتها التنسيقية وواحد اقترحه الائتلاف). وأفادت الحكومة أيضا بخصوص برنامجها لتقديم حصص الإعاشة لـ ٤٠٠ ١٤ مقاتل وتوفير الوقود في مرحلة ما قبل التجميع؛ وقدمت تبرعات عينية لمقاتلي التنسيقية والائتلاف لشهر شباط/فبراير. وطُلب من التنسيقية والائتلاف تقديم قوائم المقاتلين وحصرا لما بحوذتهم من أسلحة، وهو شرط مسبق للشروع في عملية التجميع.

٢٧ - وحتى كتابة هذا التقرير، لم تكن آلية تنسيق العمليات، المسؤولة عن تشكيل الدوريات المختلطة وحماية مواقع التجميع، قد بدأت عملها بعد. وفي اجتماع ١٨ و ١٩ شباط/فبراير، طلبت اللجنة التقنية للأمن من التنسيقية والائتلاف تقديم قائمة بأسماء المشاركين في أولى الدوريات المختلطة المزمع تسييرها في منطقة غاو. وأعلنت الحكومة أنها اشترت ٣٢ مركبة لأغراض الدوريات. ووافقت أيضا على تقديم بدل لتغطية تكاليف الغذاء والتكاليف التشغيلية لممثلي التنسيقية والائتلاف المشاركين في الآلية، في حين قدمت البعثة أموالا لشراء بعض معدات وأثاث المكاتب اللازمة لبدء تشغيل الآلية. وقامت قوة البعثة بحماية موظفي الأمم المتحدة الموجودين في مواقع التجميع قيد التشييد.

٢٨ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وقّع الرئيس كيتا مرسومي إنشاء اللجنتين الوطنيتين المعنيين بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبالإدماج. وساعدت بعثة الأمم المتحدة الحكومة على الإسراع بتعيين أعضاء اللجنتين، وإتمام تنقيح التشريعات التي تحكم المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن، التي تكتسي أهمية بالغة في إحراز تقدم في عملية الإيواء المؤقت. وواصلت البعثة، بالتعاون مع البنك الدولي، دعم سلطات مالي في صياغة وثيقة البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وواصلت الحكومة بذل جهودها في سبيل تعزيز الرقابة الديمقراطية على قطاع الأمن، وفي هذا السياق، عقدت حلقة عمل بدعم من البعثة يومي ٨ و ٩ آذار/مارس لمناقشة الدور الرقابي للجمعية الوطنية ووضع خطة استراتيجية ثلاثية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ وخطة عمل لعام ٢٠١٦ دعماً للجمعية. كما ساعدت البعثة سلطات مالي على تنفيذ قانون البرامج العسكرية وصياغة سياسات الدفاع والأمن وإعادة النظر في الاستراتيجية الوطنية لإدارة الحدود.

حماية المدنيين

٢٩ - تشكِّل أعمال السطو المسلح أكبر خطر يتهدد المدنيين، حيث وقعت نسبة ٤٥ في المائة من مجموع هذه الحوادث في تمبكتو و ٢٥ في المائة في غاو وموبتي. وكما ورد أعلاه، زادت في المنطقتين الوسطى والشمالية التهديدات وأعمال التخويف الصادرة عن

الجماعات المتطرفة والإرهابية التي تستهدف المدنيين، بمن فيهم موظفو الخدمة المدنية ومخبرو القوات المسلحة المالية. ومع ذلك، فقد سيّر أفراد الشرطة التابعون للبعثة ٤٧٩ ٢ دورية مختلطة مع شرطة مالي في المناطق الحضرية. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت قوة البعثة موقفاً قوياً وواضحاً للعيان من خلال زيادة وتيرة دورياتها البعيدة المدى في محيط أسونغو (منطقة غاو) وغاو وكيدال وميناكا، حيث استخدمت ما لديها من عتاد جوي ومركبات جوية غير مأهولة لمراقبة المناطق النائية والثني عن أعمال العنف. وفي منطقة تمبكتو، أجرت البعثة ما معدَّله أربع طلعات جوية استطلاعية في الأسبوع فوق بِر وغوندام وغورما – راروس لمراقبة تحركات الجماعات المسلحة وطمأنة السكان. وفي يوم ١٠ آذار/مارس، شنت البعثة عملية جوية وبرية مشتركة لمدة عشرة أيام في منطقتي موبتي وتمبكتو لحماية المدنيين ومنع الجماعات المتطرفة والإرهابية من صيد الفيلة.

٣٠ - واستمرت التراعات الدائرة في ما بين أهالي القبائل في منطقتي ميناكا وتمبكتو. فقد وردت أنباء عن وقوع سلسلة من الاشتباكات بين قبيلتي دوسك وإبوغالتان، وكذلك بين دوسك والفولانيين منذ ١٦ شباط/فبراير في منطقة ميناكا، أسفرت عن مقتل أكثر من ٢٠ شخصاً وتشريد نحو ٢٨٠ ٢ شخصاً. وفي ٢٠ شباط/فبراير، هاجم أفراد من قبيلة دوسك مخيماً لقبيلة إبوغالتان بالقرب من إينِكار، الواقعة على بعد ٤٥ كيلومتراً غرب ميناكا، حيث أفادت تقارير بمقتل ستة من أفراد تلك القبيلة واختطاف اثنين آخرين. وفي يوم ٢٢ شباط/فبراير، أرسلت القوات المسلحة المالية جنودها إلى إينِكار لتزع فتيل التوتر وتمكين منظمات المساعدة الإنسانية من الوصول إلى مقاصدها لتقديم المساعدة للسكان. وأُلغيت جلسات الصلح المحلية في إينِكار عقب تجدُّد القتال بين قبيلتي دوسك وإبوغالتان وبين قبيلتي دوسك والفولانيين في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ شباط/فبراير. وفي ٢٩ شباط/فبراير، أنشأت التنسيقية والائتلاف لجنة مشتركة لتزع فتيل التوتر بين أهالي القبائل في المنطقة. وظل خطر تصعيد هذه التراعات القبلية شديداً في بيئة تتسم بانتشار الأسلحة والاتجار غير المشروع بالمخدرات ووجود الجماعات المسلحة والجماعات المتطرفة والإرهابية التي لها روابط بمختلف القبائل. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، ورد أن عدداً غير معروف من أفراد قبيلة دوسك دخلوا النيجر وهاجموا مخيماً لقبيلة الفولانيين يقع على بعد ١٨ كيلومتراً شمال بَنيبانغو وموقعاً يقع على بعد ٣٢ كيلومتراً إلى الجنوب من الحدود مع مالي، ويُزعم أنهم قتلوا سبعة أشخاص وأصابوا ثلاثة بجراح. وبالإضافة إلى ما جاء في تقريري السابق عن وقوع اشتباكات عنيفة بين أفراد قبيلتي طوارق دوسك وإمغاد في منطقة ميناكا، أصدر قادة القبيلتين بياناً مشتركاً في باماكو في ٩ آذار/مارس أعلنوا فيه عن توصل القبيلتين إلى اتفاق يقضي بوقف الأعمال القتالية.

رابعا - حقوق الإنسان

٣١ - ظلت حالة حقوق الإنسان تشكل مصدر قلق بالغ خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد وثقت البعثة انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الدفاع والأمن في مالي والتنسيقية والائتلاف والجماعات المسلحة الأخرى والجماعات المتطرفة والإرهابية العنيفة والقوات الدولية. فقد أُبلغ عما مجموعه ٣٤ من حالات انتهاك وتجاوز حقوق الإنسان شملت ما لا يقل عن ٥٣ ضحية، معظمها في مناطق كيدال وموبتي وتمبكتو، مقارنة مع ٢٥ حالة و ١٥٧ ضحية في تقريري السابق. وشملت الحالات ١٧ حالة من عمليات الإعدام بإجراءات موجزة والاختفاء القسري، و ١٢ من حالات إساءة المعاملة، وحالتين من حالات التهديد بالقتل وحالة واحدة تتعلق بالاحتجاز غير القانوني.

٣٢ - وإلى غاية ١٨ آذار/مارس، كانت البعثة قد تعرفت على هوية ٢٦٥ محتجزاً لأسباب متعلّقة بالنزاع والإرهاب، من بينهم أربعة صبية و ٧٢ شخصاً ألقي القبض عليهم حديثاً وهم قيد الاحتجاز في مرافق احتجاز تديرها الدولة في جميع أنحاء البلد. ومن بين هؤلاء، ألقي القبض على ١٢٤ بعد التوقيع على اتفاق السلام في حزيران/يونيه ٢٠١٥ لتورطهم المزعوم في أنشطة تتعلق بالإرهاب. وفي شهر شباط/فبراير، حرَّرت التنسيقية ستة أفراد من قبضة قوات الدفاع والأمن في مالي، في حين أطلقت الحكومة سراح تسعة أفراد مرتبطين بالتنسيقية، منهم صبي واحد وأربعة رجال. وظلت التنسيقية تحتجز ستة مقاتلين من الائتلاف، في حين ظل الائتلاف يحتجز مقاتلا واحداً من التنسيقية. وفي سياق عمليات مكافحة الإرهاب المذكورة أعلاه، أثبتت البعثة بالوثائق أن ستة من أصل ١٣ شخصاً محتجزاً قد تعرضوا لسوء المعاملة على أيدي القوات المسلحة في مالي.

٣٣ - وظل التقدم المحرز في مكافحة الإفلات من العقاب بطيئاً. ومن بين المعوقات الرئيسية للإجراءات الجنائية عدم وجود موارد لوجستية للقضاة، وانعدام الأمن الذي منع السلطات القضائية من القيام فعلياً بتحقيقاتها خاصة في الشمال، والإفراج غير المشروط عن بعض المحتجزين. وفي تطور إيجابي، أصدرت محكمة الاستئناف بباماكو أمراً في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر يقضي بإحالة الفريق أول أمدو هيا سانوغو وسائر المتهمين أو المشتبه بتواطؤهم معه للمحاكمة. ولم يُعلن بعد عن موعد المحاكمة.

٣٤ - وفي ١٢ شباط/فبراير، ونتيجة لأنشطة الدعوة التي تقوم بها البعثة، وقّعت التنسيقية إعلاناً تتقيد فيه بالمعايير الدولية واحترام الحظر الدولي المفروض على تجنيد الأطفال وإشراكهم في القوات المسلحة والجماعات المسلحة.

٣٥ - ولم تبلَّغ بعثة الأمم المتحدة بأي حالة جديدة من حالات العنف الجنسي المرتبطة بالنزاع. وقد تكون التهديدات الأمنية المتواصلة إلى جانب الموانع الاجتماعية الثقافية والمخاوف من الانتقام هي ما أعاق رصد الحالات الجديدة والإبلاغ عنها. وقام قضاء مالي بتحقيقات في قضايا أعمال العنف الجنسي المرتبطة بالنزاع التي ارتكبت في عام ٢٠١٢. واستمع أحد قضاة التحقيق لما مجموعه ١٩ امرأة في باماكو، وذلك بدعم من الصندوق الاستئماني للبعثة المتكاملة لحماية الضحايا والشهود وحقوقهم، الذي يتيح إجراءات السلامة للناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، دعا ٤٥ من البرلمانيين وممثلي هيئات المجتمع المدني الجمعية الوطنية لاعتماد قانون يروم تعزيز جهود مكافحة العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

٣٦ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقارير مشتركة مع البعثة بشأن الهجوم الذي وقع في كيدال في أيار/مايو ٢٠١٤، والنتائج الرئيسية للهجوم الذي وقع في تِن هاما بمنطقة غاو في أيار/مايو ٢٠١٥. وقد ترقى انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان الموثقة خلال هذه الهجمات إلى جرائم حرب. ولئن طالبت البعثة والمفوضية بمقاضاة مرتكبي هذه الجرائم، فإنها أكدت ضرورة أن تمتثل الأطراف لواجباتها المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتتخذ التدابير الكفيلة بتعزيز حماية المدنيين. وعلى الرغم من أنشطة الدعوة المستمرة التي تقوم بها البعثة، فإن السلطات القضائية في مالي لم تشرع في الإجراءات الجنائية المتعلقة بهذه الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

خامسا - الحالة الإنسانية

٣٧ - على الرغم من الاتجاه العام نحو إعادة فتح المدارس في الشمال، فإن نسبة ١٢ في المائة من رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والإعدادية ظلت مغلقة في مناطق غاو وكيدال وتمبكتو ولا يزال ٠٠٠ ٣٨٠ طفل تتراوح أعمارهم بين سبعة و ١٥ عاماً في الشمال محرومين من مدارسهم. وفي كيدال، تلقى ٨١١ ٣ طفلا في ٢١ مدرسة مفتوحة التعليم من ٧٦ معلماً متطوعاً وثمانية معلمين ممن يتقاضون أجورهم (من بين العدد اللازم البالغ ٣٧٠ لفائدة ما مجموعه ٦٢ مدرسة في كيدال). وأدى تدهور الأوضاع الأمنية في بعض أجزاء منطقة موبتي إلى اعتزام إغلاق نسبة ٨ في المائة من المدارس، مما يزيد في عدد المدارس المغلقة من ٨٤ إلى ١١٧. وفي منطقة سيغو، أغلقت ٢٠ مدرسة ابتدائية وإعدادية أبوابها مؤقتاً في ضوء تدهور الحالة الأمنية. وقدم برنامج الأغذية العالمي وجبات مدرسية إلى

٠٩٤ ١٥٥ طفلا، نصفهم من الفتيات، في مدارس ابتدائية في مناطق غاو وكايس وكوليكورو وموبتي وتمبكتو. وفي شباط/فبراير، استأنف برنامج الأغذية العالمي مساعدته المتمثلة في الوجبات المدرسية في ١١ مدرسة ابتدائية في كيدال. وقدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مواد مدرسية وتدريباً للمعلمين في أكثر من ١٦ مدرسة و ٤٤ مركزاً من مراكز التعلم المعجَّل في كيدال.

٣٨ - ومن التحديات التي ظلت قائمة تعذر الحصول على الخدمات الأساسية في شمال مالي. فقد ظل عدد المرافق الصحية العاملة محدوداً حيث كانت عشرة مرافق فقط من أصل ٢٦ مفتوحة في كيدال. وقامت منظمة الصحة العالمية بإصلاح ١٨٦ مرفقاً من بين ٢٠٣ مرافق صحية في مناطق غاو وموبتي وتمبكتو. وظل نقص الاستثمار في البنى التحتية العامة، كالآبار ومولدات الكهرباء، يعيق سبل الحصول على المياه والكهرباء. وتضرَّر بسبب انعدام الأمن الغذائي ٢,٥ مليون من بين ١٧ مليون شخص، من المتوقع أن يواجه ٠٠٠ ٣١٥ شخص منهم انعدام الأمن الغذائي الشديد خلال موسم الجفاف. وفي هذا السياق، قدم برنامج الأغذية العالمي مساعدات غذائية لأكثر من ٠٠٠ ٣٥٠ شخص في الشمال كل شهر وقدمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لوازم ومجموعات مواد الزراعة والرعي لأكثر من ٠٠٠ ٢٦ أسرة.

٣٩ - وإلى غاية ١٨ آذار/مارس، بلغ عدد المشردين داخلياً في مالي نحو ٠٠٠ ٥٢ شخص، وبلغ عدد اللاجئين الماليين نحو ٣٠٠ ١٤٣ لاجئ في بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر. وظلت منطقتا غاو وتمبكتو تأويان أعلى نسبة من المشردين داخلياً. وقد أتت نسبة مجموعها ٢٣ في المائة من اللاجئين الماليين المقيمين في البلدان المجاورة من منطقة ميناكا. وفي ١ كانون الثاني/يناير، افتتحت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مكتباً في ميناكا. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، أوفد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية موظفاً وطنياً للاتصال إلى كيدال لتسهيل تنسيق أنشطة المساعدة الإنسانية في منطقة كيدال. وقد أُعيد فتح مهبط الطائرات في كيدال في ٢٩ كانون الثاني/يناير.

٤٠ - وواصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام توعية المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع وسط وشمال مالي بأخطار المتفجرات، حيث تمكّنت من توعية نحو ٧٠٠ ١٣ مستفيد، وتدمير ٣٢ وحدة من المتفجرات من مخلفات الحرب و ٣٧ قطعة من ذخائر الأسلحة الصغيرة.

سادسا - التنمية الاقتصادية والمحافظة على التراث الثقافي والبيئة

٤١ - لم تحرز الحكومة أي تقدم يذكر في جني ثمار السلام وعودة الخدمات الأساسية إلى شمال البلد. ولم توضع بعد الصيغة النهائية لاستراتيجيتها الإنمائية للمناطق الشمالية، بما يشمل خطة وطنية للاستجابة لحالات الطوارئ. وواجهت المبادرات الإنمائية التي تقودها الحكومة قيودا بسبب انتشار انعدام الأمن، والافتقار إلى البنية التحتية الأساسية، ومحدودية فرص نقل المسؤولين الحكوميين إلى الشمال.

٤٢ - ودعما للحكومة، نفذت البعثة مشاريع سريعة الأثر في مجالات من قبيل إعادة تأهيل وتجهيز المرافق الحكومية في المناطق الشمالية. واستعانت أيضا بالمشاريع السريعة الأثر وبالصندوق الاستئماني لدعم السلام والأمن في مالي، من جملة موارد أخرى، من أجل تقديم الخدمات الأساسية التي تمس الحاجة إليها إلى سكان الشمال مباشرة. وعلاوة على ذلك، ساهمت البعثة في زيادة فرص الوصول إلى مياه الشرب في المناطق الريفية في غاو وكيدال وموبتي وتمبكتو؛ ووزعت لوازم توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية من أجل تحسين الأمن المادي والظروف المعيشية في كيدال؛ وقامت بتوفير المواد والتجهيزات المدرسية للمدارس في تمبكتو.

٤٣ - وبالإضافة إلى الجهود التي بذلتها الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية المشار إليها في الفرع خامسا أعلاه، قدمت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها إسهامات كبيرة لسد الفجوة في تقديم الخدمات في المناطق الشمالية على الرغم من محدودية فرص وصولها إلى تلك المناطق بسبب استمرار انعدام الأمن. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغت مصروفات صندوق بناء السلام نحو ٧٥ في المائة من مجموع مخصصاته البالغ قدرها ١٠,٩ ملايين دولار للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وأتاح تمويله استئناف الأنشطة التعليمية من خلال فتح ١٥٠ مركزا من مراكز التعليم لفائدة ٥٠٠ ٤ طفل وتزويد تلك المراكز بـ ١٠٥ من المربين. وموَّل صندوق بناء السلام أيضا أنشطة مدرة للدخل لما يناهز ٣٠٠ من النساء والشباب، إضافة إلى دعم الحوار بين المجتمعات المحلية في منطقتي غاو وتمبكتو.

٤٤ - واتخذت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مبادرات مختلفة فيما يتصل بالتراث. وفي ٤ شباط/فبراير، نظمت المجتمعات المحلية حفلا، كان قد نُظِّم آخر مرة في القرن الحادي عشر، للاحتفال بإعادة تشييد ١٤ من أصل ١٦ ضريحا في تمبكتو دمرت أثناء النزاع، وهي الأضرحة التي تعد من التراث العالمي.

٤٥ - وواصلت البعثة اتخاذ تدابير للتخفيف من أثرها البيئي في مالي. ففي ١ كانون الثاني/يناير، اعتمدت تدابير جديدة لمعالجة النفايات من أجل إنفاذ الشروط المتعلقة بفرز النفايات وإعادة التدوير وتخفيض الحجم وفقا لأحكام السياسة البيئية التي تعتمدها إدارة الدعم الميداني وإدارة عمليات حفظ السلام لبعثات الأمم المتحدة الميدانية.

سابعا - انتشار البعثة وقدراتها

العنصر العسكري

٤٦ - في ١٨ آذار/مارس، بلغ قوام العنصر العسكري للبعثة ٦٩٨ ١٠ فردا من أصل القوام المأذون به البالغ ٢٤٠ ١١ فردا، وهو ما يمثل نسبة ٩٥ في المائة من الأفراد العسكريين المأذون بهم. ومثلت النساء نسبة ١,٧ في المائة من قوام القوة. وكان من ضمن القدرات الرئيسية المتبقية كتيبة قتالية، وسرية لحماية القوة، وطائرة هليكوبتر هجومية، ووحدة متوسطة لطائرات الهليكوبتر العسكرية مزودة بقدرات تكتيكية في مجال التحليق ليلاً. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت البعثة تعاني من نقص شديد في الموارد من حيث ناقلات الجند المدرعة، في ظل وجود فجوة قدرها ٩١ ناقلة لبلوغ المستويات المقررة أصلا، بينما يلزم استبدال ٤٣ ناقلة أخرى، وهو ما يعني أنه ما زالت هناك حاجة إلى ١٣٤ ناقلة لبلوغ ما مجموعه ٣٢٤ ناقلة حُدّدت ضمن احتياجات القوة. وواصلت البعثة أيضا طلب المزيد من ضباط الأركان العسكريين ذوي الخبرة والمهارات الكافية للاضطلاع بواجباتهم ومسؤولياتهم، لا سيما في مجال الاستخبارات وتحليل الصور. وظلت هناك شواغل تتعلق بقدرة بعض وحدات المشاة على القيام بالعمليات، بسبب الافتقار إلى ما يكفي من أصناف المعدات المملوكة للوحدات وقدرات الاكتفاء الذاتي (حيث تقلّ نسبة قدرات الاكتفاء الذاتي في ١١ وحدة عن ٦٠ في المائة من الاحتياجات)، وذلك بما يستوفي معايير الأمم المتحدة. وسيلزم أيضا توفير الدعم المقدم من الشركاء الثنائيين في مجالات من قبيل صيانة ناقلات الجند المدرعة، وبناء القدرات في الأعمال الهندسية البسيطة والدعم اللوجستي، والتدريب من أجل تحسين قدرات الوحدات في سياق الحرب غير المتناظرة.

عنصر الشرطة

٤٧ - في ١٨ آذار/مارس، بلغ قوام عنصر الشرطة في البعثة المتكاملة ١١٦ ١ فردا، وهو ما يمثل نسبة ٧٨ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٤٤٠ ١ فردا، وتم نشر ٨٤ في المائة من ضباط الشرطة (١١ في المائة منهم من النساء) و ٧٦ في المائة من أفراد وحدات الشرطة

المشكلة (٥ في المائة منهم من النساء). ويجري حاليا نشر وحدتي الشرطة المشكلة المتبقيتين إلى غاو وغوندام (في منطقة تمبكتو)، بالإضافة إلى قدرات في مجال الأسلحة والأساليب التكتيكية الخاصة. وواصلت البعثة طلب جزء صغير من قدرات الشرطة النهرية وقوام إضافي من أفراد الشرطة المتخصصة، بمن فيهم خبراء الطب الشرعي، والأجهزة المتفجرة المرتجلة، والاستخبارات، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأفرقة مكافحة الإرهاب، ومديرو المشاريع.

الأفراد المدنيون

٤٨ - حتى ١٨ آذار/مارس، تم نشر ٨٨ في المائة من جميع الموظفين المدنيين للبعثة، بما في ذلك ٨٦ في المائة من الموظفين الدوليين، و ٨٨ في المائة من متطوعي الأمم المتحدة، و ٨٩ في المائة من الموظفين الوطنيين. وتشغل النساء ٣٠ في المائة من الوظائف الدولية الثابتة، و ٣٢ في المائة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة المؤقتة، و ٢١ في المائة من الوظائف الوطنية. وقد تم نشر موظفين مدنيين في باماكو (٩٢٦) وغاو (١٩١) وكيدال (٨٨) وموبتي (٩٨) وتيساليت (١٩) وتمبكتو (١٣٨) وكذلك أبيدجان (٣٨).

الجهود الرامية إلى تأمين خطوط الإمداد

٤٩ - واصلت قوة البعثة جهودها لتأمين طرق الإمداد الرئيسية عن طريق إجراء ٢٦ مهمة لحراسة القوافل اللوجستية بدعم من العتاد الجوي والمركبات الطيارة غير المأهولة والقوات الخاصة. ولم يكن هناك بد من بذل هذه الجهود من أجل تشييد معسكرات البعثة وإعادة فتح مطار كيدال والإنفاق على البعثة في المناطق. ومع ذلك، فقد استمر تراكم حاويات المواد الهندسية في غاو. وأدى غياب الكتيبة القتالية والافتقار إلى ما يلزم من ناقلات الجند المدرعة والمركبات المحصنة ضد الألغام إلى تقييد قدرة البعثة على القيام بمهام الحراسة في بيئات غير مواتية وإلى الحد من عدد القوافل اللوجستية في شمال مالي، مما أثر سلبا على إيصال الوقود وحصص الإعاشة، وعلى جهود البناء. وزادت أيضا تكلفة إعادة تموين موظفي البعثة في الميدان حيث يستلزم نقل الوقود وحصص الإعاشة إلى أغيلهوك وكيدال وتيساليت بمنطقة كيدال النقل بالطائرات. أما الاحتياجات المستمرة لقوة البعثة المتكاملة إلى الاستثمار بكثافة في تدابير حماية القوة، بما في ذلك توفير الحراسة للقوافل وحماية مواقع الإيواء، فقد أعاقت بشدة قدرة البعثة على تنفيذ المهام المنوطة بها بالرغم من إعادة ترتيب أولويات المهام باستمرار.

٥٠ - ولم تُنجز أي معسكرات جديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واستمرت إعادة بناء وإصلاح الهياكل الأساسية لمعسكر كيدال التي دُمِّرت في الهجوم الذي وقع في ١٢ شباط/فبراير. وفي باماكو، واصل المطار تشييد مرفق مخصص لقاعدة عمليات البعثة، بينما جرى تأمين أماكن بديلة في المدينة لإيواء مقر البعثة. ومن المتوقع أن يُستكمل نقل أفراد البعثة من فندق ''لاميتييه'' بحلول منتصف أيار/مايو.

ثامنا - سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٥١ - ظل موظفو الأمم المتحدة يواجهون مستوى عاليا من التهديدات الأمنية في مالي، مع مواصلة البعثة جهودها الرامية إلى تعزيز تدابيرها الأمنية في الشمال. ويُتوقع أن يبلغ المشروع الأمني بمعسكر كيدال الذي يهدف إلى تركيب نظم للكشف، تشمل بالوناً مربوطاً ونظامَ رادارٍ من نوع دوبلر ومنظاراً ذا أداء عالٍ معزَّز، كامل قدرته التشغيلية في منتصف نيسانٍ/أبريل. وظلت نظم المراقبة تشتغل جزئيا بعد الإصلاح المؤقت للأضرار الناجمة عن الهجوم الذي استهدف المعسكر في ١٢ شباط/فبراير، ومن تلك الأضرار إحداث ثقب في المنطاد بسبب شظايا قذيفة وتدمير البنية التحتية الأرضية ذات الصلة، بما في ذلك محطات الأرصاد الجوية. ولم يتم بعد تشغيل نظام الإنذار الأرضي المصمم لكشف النيران الواردة.

٥٢ - واتخذت البعثة أيضا خطوات لزيادة التدابير الوقائية. وقدمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام التدريب السابق للانتشار والمعدات إلى الوحدات العسكرية المعنية بالأجهزة المتفجرة، وزودت كتائب المشاة بالتدريب والمعدات في مجال البحث والكشف لتحديد أخطار المتفجرات. وأدى استخدام قوة البعثة والشرطة لناقلات الجند المدرعة من أجل اجتياز المناطق الشديدة الخطورة إلى انخفاض كبير في الخسائر البشرية.

٥٣ - وفي ضوء تدهور الوضع الأمني وارتفاع مستوى التهديدات الأمنية التي تواجه موظفي الأمم المتحدة، أجري استعراض مشترك للأمن الاستراتيجي في الفترة من ١٩ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير من أجل تحديد التدابير المنهجية للوقاية من هذه التهديدات والتخفيف من أثرها والتصدي لها. وأبرزت التوصيات الواردة في الاستعراض الحاجة الملحة للمضي قدما في إصلاح قطاع الأمن وتنفيذ الأحكام الأمنية في اتفاق السلام باعتبارها عاملا رئيسيا من عوامل أمن موظفي الأمم المتحدة، وأشارت مجددا إلى حاجة البعثة الماسة إلى القدرات الأساسية من قبيل ناقلات الأفراد المدرعة، والقدرات المعززة في مجال الإجلاء الطبي. وتراعى هذه التوصيات حاليا في الاستعراض الاستراتيجي المتعلق بالبعثة، الذي سينتهي في أيار/مايو. وعلى النحو الموصى به، تقوم البعثة حاليا بتعديل خططها الأمنية وآليات التنسيق وبرنامج

التدريب لديها، بالإضافة إلى تطوير قدرات إضافية في مجال التدخل التكتيكي وخطط الطوارئ.

تاسعا - السلوك والانضباط

٥٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يجر الإبلاغ عن أي ادعاء بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. وفيما يخص ادعاء الانتهاك الجنسي المبلغ عنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، فإن الدولة العضو المعنية أجرت تحقيقا في مالي، وخلصت إلى أن الادعاء لا يمكن إثباته. وقدمت البعثة وشركاؤها الدعم الطبي للضحية المزعومة. وواصلت البعثة إطلاع الجمهور على معايير السلوك المتوقعة من موظفي الأمم المتحدة، مع التركيز على الالتزام بتنفيذ سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين داخل البعثة. وقامت البعثة بالتواصل مع الشركاء، بمن فيهم الزعماء الدينيون، وسلطات إنفاذ القانون، والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، وأكدت على أهمية منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والإبلاغ عن مثل هذه الحالات.

عاشرا - ملاحظات

٥٥ - لقد قطعت مالي طريقا طويلة وشاقة خلال السنة الماضية تخللتها نجاحات كبيرة، وتوِّجت بتوقيع اتفاق السلام في عام ٢٠١٥ وبالتقارب بين الجماعات المسلحة الموقِّعة على الاتفاق. ومما يبعث على التفاؤل امتناع الأطراف الموقِّعة عن اللجوء إلى العنف، واستمرار التزامها بتسوية الخلافات عن طريق المناقشة. وأثني على جميع الأطراف في مالي لمشاركتها بصورة بناءة في لجنة متابعة الاتفاق وإبدائها بوادر الإرادة السياسية للمضي قدما بعملية السلام بما يخدم مصلحة الشعب على خير وجه. وأود أن أثني، بشكل خاص، على الجهود التي تبذلها الحكومة لتنفيذ الإصلاحات السياسية والمؤسسية وللأخذ باللامركزية، وهو ما فتئ يشكل أولوية في مطالب الجماعات المسلحة الموقِّعة على الاتفاق.

٥٦- ومع ذلك، ما زلت أشعر بالقلق من أن التقدم الفعلي المحرز في تنفيذ اتفاق السلام ظل محدودا. وقد أتاح الاجتماع الوزاري الاستشاري الرفيع المستوى الذي عقد في الجزائر العاصمة في ١٨ كانون الثاني/يناير فرصة لأعضاء فريق الوساطة الدولي لإقناع الأطراف بالتعجيل بعملية التنفيذ. كما شدد مجلس الأمن، أثناء الزيارة التي قام بها إلى مالي في الفترة من ٤ إلى ٧ آذار/مارس، على أهمية الإسراع بتنفيذ الاتفاق والدور الرئيسي الذي يجب أن تضطلع به الحكومة من أجل التصدي للتحديات السياسية والأمنية. ولكفالة أن

يتمتع الشعب المالي بثمار السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية التي يستحقها، يتعين بذل المزيد من الجهود لتحقيق تقدم ملموس دون مزيد من التأخير. ويتعين على الأطراف أن تتقيد بأحكام المادة ٥٠ من الاتفاق، التي اعترفت فيها بأن العنصر الأهم لنجاح الاتفاق يتمثل في صدقها وحسن نيتها والتزامها بقبول مضمون الاتفاق، والعمل على تنفيذ جميع أحكامه. وإنني أحث جميع الأطراف في مالي على التعجيل بتنفيذ الاتفاق بالكامل، وبخاصة الأحكام السياسية والأمنية التي يرتكز عليها التنفيذ الناجح لسائر الأحكام. وسيكون دور الحكومة القيادي في إحراز تقدم في تنفيذ هذه الأحكام دورا حاسما.

٥٧ - وللحفاظ على الخطوات الإيجابية التي تحققت منذ مشاورات الجزائر، لا بد من إجراء مشاورات شاملة وشفافة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وإني أدعو كافة الأطراف الموقِّعة إلى إشراك النساء والشباب في جميع آليات التنفيذ الرئيسية للاتفاق، وفي مؤتمر المصالحة الوطنية المقرر عقده في وقت لاحق من عام ٢٠١٦. ويمثل قيام الحكومة باعتماد مرسومٍ لتخصيص حصة ٣٠ في المائة للنساء المعيَّنات في المؤسسات الوطنية والهيئات التشريعية تطورا يجدر الترحيب به. وفي السياق نفسه، أشجع التنسيقية والائتلاف على مواصلة المشاورات البناءة في إطار المحادثات التي جرت في أنفيف إنداران. وفي المقابل، فإن التوترات التي نجمت عن دخول الائتلاف إلى كيدال، في ٢ شباط/فبراير، تلقي الضوء على ضرورة أن تُنشئ الاتفاقات الموازية على الصعيد الثنائي ترابطا أكثر وضوحا مع الإطار العام لاتفاق السلام، تيسيرا لإحراز تقدم في التنفيذ، والإسهام في حل النزاعات بين المجتمعات المحلية.

٥٨ - وإني أرحب بالجهود التي تبذلها اللجنة التقنية للأمن من أجل تنفيذ الترتيبات الأمنية، ولا سيما البدء بتشييد مواقع التجميع ورصد انتهاكات وقف إطلاق النار والتحقق منها، عن طريق الأفرقة المختلطة للرصد والتحقق. ولا تزال اللجنة تمثل آلية هامة لتيسير تنفيذ الأحكام الرئيسية المتعلقة بالدفاع والأمن في إطار الاتفاق. وإني أدعو جميع الأطراف إلى إبداء تعاون تام مع العمل الذي تقوم به اللجنة، والإسراع في إنشاء آلية تنسيق العمليات، وتقديم قوائم المشاركين في الدوريات المختلطة وفي عملية التجميع. كما أؤكد على ضرورة أن تقوم الحكومة، في إطار عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بكفالة حماية النساء والأطفال ضحايا النزاع. وفي هذا الصدد، أدعو الحكومة إلى أن تعيِّن ممثلين عن وزارة النهوض بالمرأة والطفل والأسرة لدى اللجان الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والاستيعاب.

٥٩ - وعلى الرغم من تحسن العلاقات بين الأطراف الموقعة، تظل المناطق الشمالية والوسطى من مالي تواجه تهديد الجماعات الإجرامية والجماعات المتطرفة والإرهابية العنيفة، التي تستغل الوجود المحدود للمؤسسات المعنية بإنفاذ القانون. ولا يزال انتشار حالة انعدام الأمن، والتهديد الأمني الذي تشكله عناصر مؤثرة من خارج عملية السلام، عاملين يثيران القلق، وهذا ما اتضح من خلال الهجوم الذي شُن على معسكر البعثة في كيدال في ١٢ شباط/فبراير، والذي أعلنت حركتا ''المرابطون'' وأنصار الدين مسؤوليتهما عنه. وإني أدين بشدة هذه الهجمات التي تنفذها الجماعات المتطرفة والإرهابية العنيفة ضد المدنيين وضد الجماعات المسلحة الموقِّعة وقوات مالي والقوات الفرنسية، وكذلك ضد بعثة الأمم المتحدة التي لا تزال تشكل هدفا للهجمات غير المتناظرة والمتطورة على نحو متزايد. وأكرر التأكيد على أن الهجمات التي تستهدف أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة تمثل جرائم حرب بموجب القانون الدولي، وإني أدعو إلى تقديم مرتكبيها إلى المحاكمة. وأود أيضا أن أعرب في هذا الصدد عن أصدق تعازيّ القلبية لأسر الضحايا وحكومات الأشخاص المعنيين، وكذلك لشعب وحكومة مالي اللذين لا يزالان يعانيان من خسائر يأباها الضمير.

٦٠ - وستظل الصعوبات المستمرة التي تواجهها قوة بعثة الأمم المتحدة من الناحية العملية، فضلا عن البيئة الحالية المتسمة بانعدام الأمن وانتشار أنشطة الاتجار بالمخدرات والإرهاب، تشكل تحديات أمنية كبيرة أمام البعثة. وإني أشجع جميع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة، والجهات المانحة على الصعيد الثنائي، على مواصلة جهودها لكفالة تزويد جميع الوحدات بمعداتٍ وبرامج تدريب تستوفي معايير الأمم المتحدة. وأحث على النشر السريع لسائر ناقلات الأفراد المصفحة ولقدرات الجيش والشرطة ذات الأولوية على النحو الوارد في هذا التقرير وفي تقريري السابق. ومع الوضع في الاعتبار الصعوبات التي صودفت، تعمل الأمانة العامة مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على تحديد الخطوات العملية للوفاء بالمعايير المطلوبة. وإني أدعو الدول الأعضاء التي هي في وضع يمكِّنها من دعم البلدان المساهمة بقوات إلى أن تقوم بذلك.

٦١ - ويعتمد تحقيق الاستقرار في مالي في نهاية المطاف على الحكومة، التي يتعين عليها أن تكثف جهودها، بسبل منها إحراز تقدم في تنقيح استراتيجية عام ٢٠١٤ لإصلاح قطاع الأمن بغية كفالة مشاركة كلٍّ من التنسيقية والائتلاف، ومن خلال تعزيز التعاون الأمني على الصعيد الإقليمي. ونظرا لطابع التحديات الأمنية الذي يتجاوز الحدود الوطنية، أكرر التأكيد على ضرورة قيام الحكومة بتعزيز وجود القوات المسلحة المالية في الشمال، وتهيئة بيئة مواتية بقدر أكبر لتحقيق السلام الشامل وإتمام العمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة. وأشيد

بالالتزام القوي الذي تبديه منطقة غرب أفريقيا دعما للحكومة في جهودها لمكافحة التطرف المصحوب بالعنف، وكذلك إزاء بعثة الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى إنجاز ولايتها في بيئة أمنية متقلبة. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم آليات التعاون الأمني على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك زيارة التقييم التي يعتزم الاتحاد الأفريقي إجراءها إلى مالي في سياق المقترحات المتعلقة بنشر قوة تدخل إقليمية. وإني أشجع على إبداء المزيد من التعاون من جانب بلدان المنطقة دون الإقليمية من أجل تعزيز التعاون مع الحكومة والبعثة بشأن القضايا المتعلقة بأمن الحدود وتبادل المعلومات الاستخبارية، وكذلك من خلال استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وأود أيضا أن أثني على الجهود التي تبذلها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل دعما لهذه المساعي.

٦٢ - ويساورني القلق بشأن الزيادة في انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات المرتكبة في مجال حقوق الإنسان التي وثقتها البعثة، إضافةً إلى بطء التقدم في مكافحة الإفلات من العقاب. إذ ليس من الممكن التوصل إلى حل دائم للنزاع في مالي من دون تحقيق المساءلة. وإني أدعو سلطات مالي إلى الإسراع في اتخاذ الإجراءات الجنائية اللازمة وتقديم مرتكبي انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان إلى المحاكمة. وأحث الحكومة أيضا على الالتزام بأعلى المعايير المتعلقة بأصول المحاكمات، والتقيد أيضا بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان عند تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب في وسط وشمال مالي. وإني أرحب بالتقدم المحرز في عمل لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة. وأشجع الأطراف في مالي على كفالة ألا يؤدي تعيين أعضاء اللجنة الإضافيين إلى تسييس اللجنة وتقويض مصداقيتها.

٦٣ - ولا تزال إعادة الخدمات الأساسية وإنشاء الأنشطة المدرة للدخل في وسط وشمال البلد تكتسي أهمية حاسمة لمعالجة الشواغل المستمرة على الصعيد الإنساني، ومسألة البطالة بين الشباب والمقاتلين السابقين الذين هم عرضة للفكر المتشدد الذي تنشره الجهات العنيفة ولجهود التجنيد التي تبذلها. وإني أشجع الحكومة بقوة على أن تواصل جهودها لتوسيع نطاق تغطية الخدمات الاجتماعية الأساسية في المناطق الوسطى والشمالية، بحيث يجري ضمان استفادة المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاع من مكاسب السلام التي طال انتظارها. وأدعو الحكومة أيضا إلى أن تحرز تقدما في استراتيجية التنمية للمناطق الشمالية، التي جرى تقديمها في المؤتمر الدولي للإنعاش الاقتصادي والتنمية في مالي المعقود في باريس في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بالإضافة إلى النهوض بصندوق التنمية المستدامة الذي تعهدت الحكومة بالمساهمة فيه بمبلغ ٤٥٠ مليون يورو على مدى الفترة الممتدة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨.

٦٤ - وأخيرا، أود الإعراب عن دعمي الكامل لممثلي الخاص الجديد لمالي، رئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، محمد صالح النظيف، الذي أظهر نشاطا لا يعرف الكلل، وألفةً إزاء العمل بشكل مثمر مع جميع الشركاء في عملية السلام، والتزاما تجاه أفراد الأمم المتحدة العاملين في بيئة مليئة بالتحديات. وأثني على أعضاء فريق الوساطة الدولي للدعم المقدم باستمرار إلى الأطراف في مالي. وأود أيضا أن أشيد إشادة خاصة بالرجال والنساء من بعثة الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة على التفاني الذي يظهرونه وعلى إسهامهم في أنشطة البعثة. وأعرب أيضا عن امتناني لكلٍّ من الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي والشركاء على الصعيد الثنائي، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات غير الحكومية، وجميع الشركاء الآخرين، والكثير منهم يعملون في ظروف صعبة ويواجهون تهديدات خطيرة في بيئة معادية، للإسهام المقدم في سبيل دعم السلام والاستقرار في مالي.

المرفق

قوام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٦

البلد	العنصر العسكري			عنصر الشرطة								
	ضباط الأركان والوحدات			عناصر الشرطة من خارج الوحدات المشكلة			وحدات الشرطة المشكلة			مجموع أفراد الشرطة		
	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
ألبانيا												
الجزائر												
الأرجنتين												
أرمينيا												
أستراليا												
النمسا												
بنغلاديش	١ ٤٦٦		١ ٤٦٦				١٤٠		١٤٠	١٤٠		١٤٠
بلجيكا	٧		٧									
بنن	٢٥٩		٢٥٩	٢٩	١	٣٠	١٤٠		١٤٠	١٦٩	١	١٧٠
بوتان	٣		٣									
بوليفيا (دولة ـ المتعددة القوميات)												
البوسنة والهرسك	٢		٢									
بوتسوانا												
البرازيل												
بروني دار السلام												
بلغاريا												
بوركينا فاسو	١ ٦٩٢	٢٩	١ ٧٢١	٢١	٢	٢٣				٢١	٢	٢٣
بوروندي				١٣		١٣				١٣		١٣
كمبوديا	٢٨٩	١٣	٣٠٢									
الكاميرون	٢		٢	٢٠		٢٠				٢٠		٢٠
كندا												
جمهورية أفريقيا الوسطى												
تشاد	١ ٤٤٧		١ ٤٤٧	٤		٤				٤		٤
شيلي												

البلد	العنصر العسكري			عنصر الشرطة							
	ضباط الأركان والوحدات			عناصر الشرطة من خارج الوحدات المشكلة			وحدات الشرطة المشكلة			مجموع أفراد الشرطة		
	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
الصين	٣٨٧	١٥	٤٠٢									
كولومبيا												
الكونغو												
كوت ديفوار												
كرواتيا												
قبرص												
الجمهورية التشيكية	١		١									
جمهورية الكونغو الديمقراطية				٥	١	٦				٥	١	٦
الدانمرك	١٨	١	١٩									
جيبوتي				١		١				١		١
دومينيكا												
الجمهورية الدومينيكية												
إكوادور												
مصر	٦٨		٦٨									
السلفادور	٨٨	٤	٩٢									
إستونيا	١		١									
إثيوبيا												
فيجي												
فنلندا	٤		٤									
فرنسا	٢٩		٢٩	٩		٩				٩		٩
غابون												
غامبيا	٤		٤									
ألمانيا	١٨		١٨	١٦	٣	١٩				١٦	٣	١٩
غانا	٢١٨		٢١٨									
قبرص												
غرينادا												
غواتيمالا												
غينيا	٨٤٨	٦	٨٥٤	٣		٣				٣		٣
غينيا – بيساو	١		١									

البلد	العنصر العسكري			عنصر الشرطة					
	ضباط الأركان والوحدات			عناصر الشرطة من خارج الوحدات المشكلة			وحدات الشرطة المشكلة		
	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
هندوراس									
هنغاريا									
أيسلندا									
الهند									
إندونيسيا	١٤٢	٤	١٤٦						
أيرلندا									
إسرائيل									
إيطاليا	٢		٢						
جامايكا									
اليابان									
الأردن	١		١	٢		٢	٢		٢
كازاخستان									
كينيا	٣	٤	٧						
قيرغيزستان									
لاتفيا	١		١						
ليسوتو									
ليبريا	٤٧	٢	٤٩						
ليبيا									
ليتوانيا									
لكسمبرغ									
مدغشقر				٢		٢	٢		٢
ملاوي									
ماليزيا									
موريتانيا									
جمهورية مولدوفا									
منغوليا									
الجبل الأسود									
المغرب									
موزامبيق									

مجموع أفراد الشرطة		
الرجال	النساء	المجموع
٢		٢
٢		٢

البلد	العنصر العسكري			عنصر الشرطة							
	ضباط الأركان والوحدات			عناصر الشرطة من خارج الوحدات المشكلة			وحدات الشرطة المشكلة			مجموع أفراد الشرطة		
	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
ناميبيا												
نيبال	١٤٦	٤	١٥٠									
هولندا	٤٦١	٣٠	٤٩١	١٨	٥	٢٣				١٨	٥	٢٣
نيوزيلندا												
النيجر	٨٥٨	٦	٨٦٤	١٢		١٢				١٢		١٢
نيجيريا	٧٦	١٣	٨٩	٢		٢	١٠٩	٣١	١٤٠	١١١	٣١	١٤٢
النرويج	٧١	٩	٨٠									
باكستان												
بالاو												
بابوا غينيا الجديدة												
باراغواي												
بيرو												
الفلبين												
بولندا												
البرتغال	٢		٢									
قطر												
جمهورية كوريا												
رومانيا	١		١	٢		٢				٢		٢
الاتحاد الروسي												
رواندا												
ساموا												
السنغال	٦٦٦	١٠	٦٧٦	١٦	٢	١٨	٢٧٦	٤	٢٨٠	٢٩٢	٦	٢٩٨
صربيا												
سيراليون	٧	١	٨									
سنغافورة												
سلوفاكيا												
سلوفينيا												
جنوب أفريقيا												
إسبانيا												

البلد	العنصر العسكري			عنصر الشرطة							
	ضباط الأركان والوحدات			عناصر الشرطة من خارج الوحدات المشكلة			وحدات الشرطة المشكلة			مجموع أفراد الشرطة		
	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
سري لانكا												
السويد	٢٠٢	٢١	٢٢٣	٢	٣	٥				٢	٣	٥
سويسرا	٤		٤	٣		٣				٣		٣
طاجيكستان												
تايلند												
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا												
تيمور – ليشتي												
توغو	٩٢٠	١٥	٩٣٥	٣		٣	١٣٤	٦	١٤٠	١٣٧	٦	١٤٣
تونس				٤٦	١	٤٧				٤٦	١	٤٧
تركيا				١		١				١		١
أوغندا												
أوكرانيا												
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١		٢									
جمهورية تترانيا المتحدة												
الولايات المتحدة الأمريكية	١٠		١٠									
أوروغواي												
فانواتو												
اليمن	٧		٧	٩		٩				٩		٩
زامبيا												
زمبابوي												
المجموع	١٠٤٩٦	١٨٨	١٠٦٨٤	٢٣٩	١٨	٢٥٧	٧٩٩	٤١	٨٤٠	١٠٣٨	٥٩	١٠٩٧

خريطة

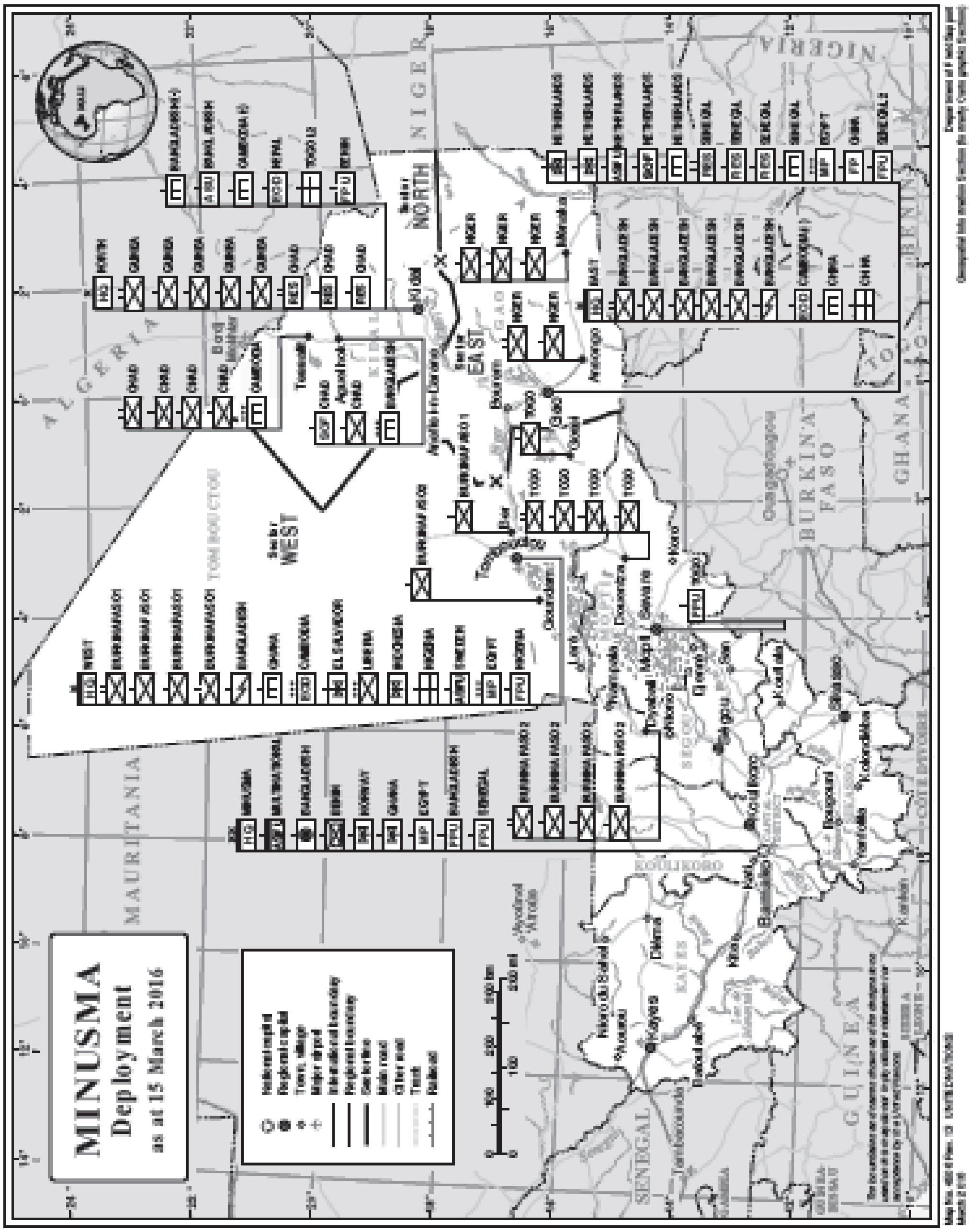
MINUSMA
Deployment
as at 15 March 2016
MAURITANIA
ALGERIA
NIGER
BURKINA FASO
GHANA
GUINEA
SENEGAL
NIGERIA
Sector WEST
Sector EAST
Sector NORTH